المشرق

رسالة عامة من سيدنا الاب الأقدس

البابا بيوس العاشر

الى المطارنة والاساقفة والاكليروس والشعب الافرنسي

الى ابنائنا الاحباء

فرنسوا ماري ريشار كردينال الكنيسة الرومانية المقدسة من رتبة الكهنة ومطران باريس فكتور لوسيان ليكو كردينال الكنيسة الرومانية المقدسة من رتبة الكهنة ومطران بوردو پيار هكتور كوليه كردينال الكنيسة الرومانية المقدسة من رتبة الكهنة ومطران ليون يوسف ڤلوم لابوره كردينال الكنيسة الرومانية المقدسة من رتبة الكهنة ومطران رين . والى سائر اخوتنا المحترمين مطارنة واساقفة . والى جميع الاكليروس والشعب الافرنسي

ايها الاخوة المحترمون والابناء الاعزاء السلام والبركة الرسولية

تفيض نفسنا هموماً موجعة ويطفح قلبنا حرقةً وغمًّا كلما وقف الفكر منا عندكم .

ومن اين لنا ان نكون على غير هذا الحال بعد اذاعة القانون الذي نقض عهوداً قديمة كانت تربط شعبكم بالكرسي الرسولي وأوجد الكنيسة الكاثوليكية في فرنسة بموقف محزن لا يليق بها؟ فان هذا الحادث لهو من اعظم الحوادث خطراً وشأناً. حادث يقضي على كل ذي راي قويم بان يأسف له لانهُ شؤم على الديانة والهيأة المدنية معاً. غير انهُ ما كان ليذهل احداً بشرط ان ينتبه ولو قليلاً الى السياسة الدينية المتَّبعة في فرنسة بهذه السنوات الاخيرة

وانتم كذلك ايها الاخوة المحترمون ما كانت عندكم هذه السياسة لا شيئاً جديداً ولا امراً مفاجئاً فقد كنتم شهوداً على الضربات العديدة الهائلة التي انزلها اولياء الامور مرَّة بعد اخرى بالديانة. على نقض الزواج المسيحي بشرائع مضادة صراحةً لقداستهِ وحرمتهِ. على اخراج الديانة من المدارس والمستشفيات. على ابعاد الاكليروس من دروسهم وقوانينهم لاجبارهم على الخدمة العسكرية. على تشتيت وتجريد الجمعيات الرهبانية وايصال اعضائها في اغلب الاوقات الى آخر حدٍّ من الحاجة. وقد ألحقوا هذه الشرائع بشرائع اخرى ليس بينكم من يجهلها فقد نسخوا القانون الآمر بالصلوات الجهارية في افتتاح المحاكم وابتداء الجلسات البرلمانية. ابطلوا علائم الحداد المتخذة من زمان قديم في السفن يوم الجمعة العظيمة. حذفوا من اليمين التي تُحلَّف في المحاكم ما يشير الى صبغتها الدينية. نقوا من المحاكم والمدارس والجيش والبحرية وجميع المؤسسات العمومية كل عمل او كل علامة تشير ولو اشارةً خفيفة الى الديانة. فهذه التدابير وغيرها التي فصلت الكنيسة شيئاً فشيئاً بالفصل عن الحكومة ما كانت سوى مقدِّمات للوصول الى الفصل التام الرسمي لان العاملين عليها ما ترددوا عن المجاهرة بذلك في فرص متعددة

فرغبةً في ابعاد هذه البلية العظيمة لم يدَّخر الكرسي الرسولي شيئاً من المقدرة لانهُ من جهة كان لا يكفُّ عن تنبيه متولي الشؤون الافرنسية و يستحلفهم مراراً لتقدير عظمة الشرور التي تتولد طبعاً عن سياستهم الانفصالية. ومن جهة اخرى كان

يوفر تجاه فرنسة الادلة الناطقة بمزيد انعطافه وتنازله. وكان يحق له ان يترجى بهذه الوسيلة وبفضل روابط عرفان الجميل انهُ يتمكن من ايقاف هولاء الساسة عند الشفير الذي وصلوا اليهِ و يسوقهم اخيراً الى العدول عن مقاصدهم. غير ان كل ما ابداه من الرعاية والتنازل والمساعي سواء كان من جانب سالفنا او من جانبنا ظل خالياً من الجدوى فان اعتساف اعداء الديانة انتهى بالظفر قوةً واقتداراً بما قد طالما تاقوا اليهِ ضد حقوقكم بصفة امة كاثوليكية وضد كل ما كان يتمناه العقلاء. وبناء عليهِ ففي مثل هذه الساعة الثقيلة على الكنيسة تدعونا واجبات مقامنا الرسولي ان نرفع الصوت ونكشف دخيلة نفسنا لكم ايها الاخوة المحترمون ولاكليروسكم وشعبكم انتم الذين قد طالما اكتنفناهم بمحبة خصوصية وزدنا الآن كما هو الواجب محبةً لهم وانعطافاً اكثر من كل وقت

ان القول بلزوم فصل الحكومة عن الكنيسة قضية كاذبة وغرور مضر للغاية فانهُ لما كان مبنياً على هذا المبدإ وهو ان الحكومة لا ينبغي ان تعترف بدين مخصوص اصبح مهيناً لشد اهانة لله عز وجل لان بارئ الانسان هو ايضاً مؤسس الهيئات البشرية وحافظها في الوجود وعاضدنا فيها فمن واجباتنا اذاً ان لا تكون لنا فقط ديانة افرادية بل ايضاً ديانة عمومية واجتماعية لتكريمهِ

ثم ان هذه القضية هي انكار صريح للنظام الفائق الطبيعة لانها تحصر عمل الحكومة في السعي للنجاح العمومي الذي ما هو الا غاية قريبة للهيئات السياسية في هذه الحياة ولا تلتفت قطعاً الى غاية الانسان الاخيرة التي هي الغبطة الابدية بعد انقضاء هذه الحياة لاعتبارها اياها انها غريبة عنها

الا انهُ لما كان النظام الحاضر الجاري في كور الزمان مترتباً على امتلاك هذا الخير السامي المطلق وجب على السلطة المدنية ان لا تحول دون هذا الامتلاك بل ان تسعفنا للوصول اليهِ

وهذه القضية تؤدي ايضاً الى قلب ما وضعهُ الله بكل حكمة في العالم من

النظام الذي يستلزم ائتلافاً عظيماً بين الهيئتين . ولهاتين الهيئتين اي الهيئة الدينية والهيئة المدنية موضوعات بعينها وان كانت كل واحدة تنفذ سلطتها في هذه الموضوعات ضمن دائرتها الخاصة . فينتج بالضرورة انهُ توجد مواد كثيرة ينبغي لكل واحدة من الاثنتين ان تهتم بها كأنها من صلاحيتها . وعليهِ فلو زال الاتفاق بين الحكومة والكنيسة فلا بد ان تتكاثر وتشتد من الجانبين اسباب الخلاف في هذه المواد الشائعة بينهما ويتبلبل تصوُّر الحق وتقلّ النفوس قلقاً

نقول اخيرًا ان هذه القضية تنزل اضرارًا عظيمة بالهيئة المدنية ذاتها لانها لا تستطيع نجاحاً ولا دواماً طويلاً اذا لم تعطِ المقام اللازم للديانة التي هي القاعدة السامية والعلمة العظيمة في مسائل حقوق الانسان وواجباته

ولهذا ما كف الاحبار الرومانيون كلما اقتضت الاحوال والازمنة عن تفنيد وتخطئة قول القائلين بفصل الكنيسة عن الحكومة . وخصوصاً سالفنا المجيد لاون الثالث عشر فانهُ اعرب في فرص كثيرة بعبارات جزلة عن العلائق التي ينبغي ان تقوم بين الهيأتين تبعاً للتعليم الكاثوليكي ومن كلامه قوله :

« يجب ان يكون بين الاثنتين اتحاد وثيق يصح ان يشبَّه بالاتحاد القائم في الانسان بين النفس والجسد » وقال ايضاً : « ان الهيئات البشرية ترتكب اثماً عظيماً اذا سلكت كأنَّ الله غير موجود او رفضت الاهتمام بالديانة بمثابة كونها امرًا غريباً عنها او انهُ لا يصلح لمنفعتها . . . اما الكنيسة التي اسسها الله بذاتهِ فان ابعادها عن الحياة العملية عند الامم وعن الشرائع وتهذيب الناشئة والهيأة العائلية هو غرور عظيم موبق » (في الرسالة العامة Immortale Dei بتاريخ ١ ت ٢ سنة ١٨٨٥)

واذا كانت كل حكومة مسيحية ايَّ كانت تأتي عملاً مشؤوماً ومذموماً للغاية بانفصالها عن الكنيسة فكم ينبغي ان نأسف لتورط فرنسة في هذا السبيل الذي كان يجب عليها اكثر من كل امة ان لا تسلكهُ لا سيما وان الكرسي الرسولي خص فرنسة في كل الازمنة بتفضيل عظيم ممتاز وكان نجاحها ومجدها مرتبطين في

جميع الاحوال بممارسة الآداب المسيحية واحترام الديانة ومن ثم فقد اصاب لاون الثالث عشر لما قال : « ان فرنسة لا يتأتى لها الذهول عن ان المقام الخاص الذي انزلتها فيه العناية الالهية قد ربطها بالكرسي الرسولي بروابط وثيقة جداً وقديمة كثيراً حتى انها لتخطأ كل الخطايا اذا سعت لتقطيعها . فمن هذا الاتحاد ربحت الظلمة الحقيقية . والمجد الخالص . . . فتكديره هو بمثابة تجريد الامة من قسم من قوتها الادبية ومقامها العالي في العالم » (في خطابه للزوار الافرنسيين بتاريخ ١٣ نيسان سنة ١٨٨٨)

ثم ان الروابط التي شددت هذا الاتحاد كان ينبغي ان تكون معزّزة ومحترمة طبقاً للالزام المُلقَم بحفظه في المعاهدات فان الاتفاق المبرم بين الحبر الاعظم والحكومة الافرنسية قد كان اتفاقاً متبادلاً ملزماً لكل من المتعاقدين كما هي الحال في سائر المعاهدات من جنسه التي تعقدها الحكومات مع بعضها . وفيه تعهّد الحبر الاعظم من جهة ورئيس الحكومة الافرنسية من جهة اخرى تعهداً صحيحاً شرعياً عنهما وعمن يخلفهما بالمحافظة على العقد الذي وقّعاه ومقتضى ذلك ان اساس الاتفاق المذكور كان كاساس غيره من المعاهدات الدولية اعني حقوق الامم فلا سبيل الى ابطاله بعمل احد الفريقين المتعاقدين دون الفريق الآخر . وقد حافظ الكرسي الرسولي دائماً بغاية الدقة على التعهدات التي امضاها وكان في كل الاوقات يطلب من الحكومة ان تحافظ عليها بامانة كمحافظته لها . وهذه حقيقة لا ينكرها كل من نظر فيها نظراً خالياً من الغرض

والحال ان الحكومة ابطلت اليوم بسلطتها الخاصة العقد الشرعي الذي وقّعته وهكذا خالفت اليمين التي حلفتها . ورغبةً في قطع العلائق مع الكنيسة والتخلص من صداقتها ما ادخرت شيئاً وما ترددت عن ان تسدّد الى الكرسي الرسولي الاهانة الناتجة عن نقض العهد كما انها زعزعت النظام الاجتماعي والسياسي نفسه لان الامم لا يفيدها شيء في صيانة علائقها المتبادلة مثل المحافظة غير

المنغصة على مـا للمعاهدات من الاحترام المقـدس

ثم ان عظمة الاهانة اللاحقة بالكرسي الرسولي من جراء نقض الاتفاق من جانب واحد تزداد ايضاً — على شكل غريب — لدى التأمل في الوجه الذي اتخذته الحكومـة لاجراء هذا النقض. فمن المبادئ المسلمة دون مناقشة في حقوق الامم والمرعية عند كل الشعوب اجمالاً ان فسخ كل معاهدة يجب تبليغه مقدماً بطريقة قانونية واضحة صريحة من الفريق الراغب في الفسخ الى الفريق الثاني المتعاهـد. غير انهُ ليس فقط لم يجرِ ادنى تبليغ من هذا الجنس الى الكرسي الرسولي بـل ايضاً لم يُعطَ اقل اشارة بهذا الصدد. فالحكومة الافرنسية اذاً ما احجمت عن الاخلال — لجهة الكرسي الرسولي — بواجب الرعاية الاعتيـادية وفروض اللياقة التي لا تتأخر عنها حكومة حتى في علائقها مع اصغر الممالك. ثم ان متولي ازمـة الاحكام مع انهم يثاون امة كاثوليكية ما خشوا من ان يعاملوا بالازدراء مقام وسلطة الحبر الروماني رئيس الكنيسة الاسمى في حين انهُ كان يجب عليهم ان يحترموا هذه السلطة اكثر من سائر السلطات السياسية لاسيما وان مرماها من جهة الى خير النفوس الابدي ومن جهة اخرى هي منتشرة من غير حد في كل مكان

والآن اذا امعنا النظر في القانون المعلن وجدنا سبباً جديداً للشكوى بقوة ازيد واعظم اذ ان الحكومة لما فسخت روابط الاتفـاق وانفصلت عن الكنيسة كان الواجب عليها طبعاً ان تترك للكنيسة استقلالها وتدعها تتمتع بسلام بالحق العام في الحرية التي زعمت انها خولتها اياها. ولكنهُ لم يجرِ شيء من ذلك على الاطـلاق لان القانون يتضمن تدابير عديدة استثنائية تجعـل الكنيسة بتقييداتها المكروهة تحت ولاية السلطة المدنية. اما نحن فقد نالنا حزن شديد من اعتداء الحكومـة على شؤون هي من وظيفة السلطـة الكنائسية دون غيرها ولهذا نتمتم كثيراً لان الحكومة لما تغافلت عن مواجب الحق والعدالة جعلت كنيسة فرنسة في موقف حرج ومتعب واعتسافي لاقدس حقوقها

حقاً ان مقررات القانون الجديد هي مضادة للترتيب الذي بمقتضاه تأسست الكنيسة من يسوع المسيح فان الكتاب المقدس يعلمنا وتسليمات الآباء تؤكد لنا ان الكنيسة هي جسد المسيح السري الذي يتولى تدبيره الرعاة والمعلمون (افسس ٤ : ١١ وما يليه) — فهي اذاً هيأة من البشر فيها رؤساء لهم سلطة تامة كاملة على التدبير والتعليم والحكم (متى ٢٨ : ١٨ — ٢٠ و١٦ : ١٨ — ١٩ و١٨ : ١٧ طيطوس ٢ : ١٥ و٢ كورنتس ١٠ : ٦ و١٣ : ١٠ الخ) والناتج عن ذلك ان هذه الكنيسة هي من ذات جوهرها هيأة غير متساوية اي انها هيأة تشتمل على صنفين من الاشخاص وهم الرعاة والقطيع او متولو المقامات في الدرجات المختلفة الكنائسية وجماعة المسيحيين. وهذان الصنفان متميزان كل التميز عن بعضهما وليس الا للرعاة وحدهم الحق والسلطة الضرورية لتدبير وتوجيه كل الاعضاء الى غاية الهيأة. اما الجماعة فليس عليها سوى الانقياد والجري وراء الرعاة كالقطيع المطيع — وقد شرح القديس قبريانوس الشهيد هذه الحقيقة شرحاً عجيباً بقوله: « ان ربنا الذي يجب علينا ان نكرم وصاياه ونحفظها لما وضع نظاماً للدرجة الاسقفية وترتيباً لكيان كنيسته قال في الانجيل مخاطباً بطرس : لك اقول انك انت الصفاة . . . الخ . وبناء على ذلك ففي تقلبات الازمان والحوادث ما برحنا نشاهد الهيأة الاسقفية والهيأة الكنائسية جاريتين على هذا الوجه بان كانت الكنيسة مستندة الى الاساقفة وان كل عمل في الكنيسة يتم على يدهم ». ويؤكد القديس قبريانوس ان هذا كله « مبني على شرع الهي » . فخلافاً لهذه المبادئ يعهد قانون الانفصال بادارة ووكالة العبادة العمومية لا الى الهيأة الاسقفية المقامة بنوع الهي من المخلص بل الى جمعية من العلمانيين تولها بمنزلة هيئة وشخصية شرعيتين بحيث يعتبرها في كل ما يتعلق بالعبادة الدينية كأنها هي وحدها صاحبة الحقوق المدنية والمسؤولة تجاهه. وعليه فالى هذه الجمعية يعود استعمال الهياكل والابنية المقدسة. وهي التي ستملك كل المقتنيات الكنائسية منقولة وغير منقولة . وهي التي تدير — ولو الى حين — الدور الاسقفية والحورنية والمدارس الاكليريكية. وهي

التي تتولى اخيراً ادارة الموجودات وتضع قانوناً لجمع الحسنات وتقبل الصدقات والاوقاف المخصصة بالعبادة الدينية. واما الرعاة فقد سكت عنهم هذا القانون سكوتاً مطلقاً. واذا كان يأمر بان الجمعيات المذهبية يجب ان تؤلف طبقاً لقواعد المذهب المقصود تأمين ممارسته فقد صرح من وجه آخر ان جميع ما يحدث من الاختلافات المتعلقة بمقتنياتها لا يحق النظر فيه الا لمجلس الشورى وحده. ومن ثم تكون هذه الجمعيات المذهبية تابعة للسلطة المدنية دون ان تكون للسلطة الكنائسية ادنى ولاية عليها. وهذه التدابير كلها هي جارحة جداً للكنيسة ومضادة لحقوقها وترتيبها الالهي وما من احد الا ويرى ذلك لاول وهلة. هذا مع قطع النظر عن ان القانون التي في هذه المسألة بالفاظ غير صريحة وخالية من الدقة فهي تحتمل التأويل والتخريج على الهوى ولذلك يُخشى ان ينبت عن تأويلها شرور اعظم

وزد على ذلك ان هذا القانون لا شيء اعظم مضادةً منهُ لحرية الكنيسة — فاذا كان بسبب كيان الجمعيات المذهبية يمنع الرعاة عن مباشرة ملء سلطتهم ومهمتهم على الشعب المسيحي. واذا كان يخوّل الولاية السامية على هذه الجمعيات الى مجلس الشورى ويوجب عليها الخضوع لاوامر كثيرة خارجة عن الحق العام ويجعل تأسيسها صعباً وبقاءها اصعب. واذا كان بعد ان نادى بحرية المذهب قام يضيّق على مباشرته بقيود متعددة. واذا كان يجرّد الكنيسة من الحراسة الداخية في الهياكل ليقيم الحكومة في مقامها. واذا كان يضع الموانع دون كرازة الايمان والادب الكاثوليكيَّين ويوجب على الاكليريكيين نظاماً قاسياً استثنائياً. واذا كان يصدق هذه المقررات وغيرها من المقررات الشبيهة بها التي يمكن ان يتحكم فيها الهوى على ما يشاء. فماذا يكون قد صنع سوى انهُ انزل الكنيسة في منزلة من الخضوع مذلّة وانتزع بحجة المحافظة على النظام العام من الوطنيين المسالمين الذين يؤلفون السواد الاعظم من الشعب الافرنسي حقهم المقدس بمزاولة امور ديانتهم ؟ هذا وان الحكومة لم تكن لتجرح الكنيسة فقط بتضييقها على ممارسة العبادة التي حصر فيها بالغلط قانون الانفصال

جوهرَ الديانة بل تجرحهـا ايضاً باقامة الحواجز دون تأثيرهـا النافع على الشعب وبعرقلة اعمالها على الوف من الانواع والطرق من جملتهـا انها لم تكتف بان تنتزع من الكنيسة الجمعيات الرهبانية التي هي اعظم عون لها على وظيفتها المقدسة والتعليم والتربية واعمال الرحمة المسيحيـة بل حرمتها ايضاً الموارد التي تتألف منها الوسائل البشرية الضرورية لكيانها وتتميم مهمتها

وخلا الاضرار والاهانات التي سبق تعدادها حتى الآن نرى ان قانون الانفصال ينقض ايضـاً حق ملكية الكنيسة ويدوسه دوساً . فانهُ خلافاً لكل عدل يجرد الكنيسة من جزء مهـم من الاملاك التي تخصها بحجج عديدة ومقدسة اذ انهُ يبطل ويلاشي كل المؤسسات التقوية المكرسة بنوع شرعي للعبادة الالهية او للصلاة من اجل الموتى . واما المعينات التي جاد بها السخاء الكاثوليكي لقيام المدارس المسيحية او لغير ذلك من الاعمال الخيرية المذهبية فقد حولها هذا القانون الى مؤسسات عالية يمتنع على الباحث في اغلبها ان يجد ادنى اثر للديانة . وفي هذه المسألة لا يقتصر القانون على نقض حقوق الكنيسة ولكنهُ يتجاوز ايضاً الى نقض الارادة الشرعيـة الصريحة التي للواهبين والواقفين — ومما يغثنا بنوع زائـد ان هذا القانون مع ازدرائهِ بكل الحقوق يُلحق باملاك الحكومة او الايالات او القصبات جميعَ المباني الكنائسية التي سبقت عهد الاتفاق . واذا كان يسمح للجمعيات المذهبية باستخدامها مجاناً لأجل غير معين فيقيد هذا السماح بقيود كثيرة حتى انهُ يترك لاوليا. الاحكام حرية التصرف بها — ومن ثم فاننا نخشى كل الخشية على قداسة هذه الهياكل والبيوت المكرمـة التي تحلّ فيها العظمة الالهيـة والاماكن العزيزة كثيرًا على الشعب الافرنسي بسبب تذكاراتها القديمة لانهـا في الحقيقة اصبحت معرَّضة لخطر التـدنيس اذا ما تسلمت لايدي العالميين

ثم ان القانون لمـا الغى ميزانية المذاهب وخفف عن الحكومة التزامها بتدارك النفقات المذهبية نقض تعهـداً مبرماً في اتفاق سياسي وجرح العدالة جرحاً بليغـاً .

ولا يمكن ابداء ادنى ريب في هذه المسألة لان المعلومات التاريخية عينها تشهد عليه شهادة لا أصرح منها. فاذا كانت الحكومة الافرنسية قد تكفلت في الاتفاق بان تؤمن لاعضاء الاكليروس راتبا يأذن لهم بان يتداركوا على نوع لائق لوازمهم ولوازم العبادة الدينية فانها لم تفعل شيئاً من ذلك على صفة هبة مجانية وانما تعهدت به على صفة تعويض جزئي عن الاملاك التي كانت قد وضعت عليها اليد اثناء الثورة الاولى. ثم ان الحبر الروماني من جهة اخرى لما تعهد في نفس هذا الاتفاق حباً بالسلام باسمه وباسم خلفائه انهُ لا يعود الى ازعاج القابضين على هذه الاملاك التي نُزعت من يد الكنيسة ما وعد هذا الوعد الّا على شرط ان الحكومة الافرنسية تتعهد الى الدوام بدفع رواتب للاكليروس تكفي لمعاشهم بنوع لائق ولتداركِ لوازم العبادة الدينية

فكيف نستطيع اذًا السكوت على هذه المسألة ؟ فان القانون الجديد خلا كونه جارحاً لمرافق الكنيسة سيكون اشد الاشياء شؤماً على بلادكم. ولا ريب انهُ سيقوّض بنوع يرثى لهُ اتحاد النفوس وائتلافها. ومن المعلوم انهُ بدون هذا الاتحاد وبدون هذا الائتلاف لا يمكن لأُمة ان تعيش او تنجح. ولهذا السبب كان الائتلاف التام وخصوصاً في موقف اوربة الحاضر أَثمر امنيَّةً مرغوبة بجامع القلب من كل الذين في فرنسة يحبون بلادهم محبة حقيقية و يهتمون بنجاة وطنهم. اما نحن فاننا على مثال سالفنا الذي اورثنا محبته التفضيلية الخاصة لأُمتكم فقد اجتهدنا كل الاجتهاد في توطيد ديانة اجدادكم حتى تظل متمتعة بامتلاك كل حقوقها بينكم غير اننا في الوقت نفسه لأكنا قد وضعنا على الدوام نصبَ اعيننا هذا السلام الاخوي الذي لا رباط لهُ في الحقيقة اوثق من الديانة بذلنا كل السعي لاجل تثبيتكم جميعاً في الاتحاد. ولذلك لا نستطيع ان نشاهد دون غمٍّ شديد العمل الذي ائتهُ الحكومة الافرنسية لانهُ يؤجج سعير الاهواء الهائجة من قبل في مسائل الديانة لقصد مشؤوم ربما ادى الى انقلاب بلادكم من اولها الى آخرها

فبناء على واجبات مقامنا الرسولي والفرض الثقيل الذي يأمرنا بقوة السلطة

السامية التي خولناها الله تعالى بالمدافعة عن حقوق الكنيسة الراهنة المقدسة ضد كل هجمة وبالمحافظة على سلامتها المطلقة نرذل للاسباب التي سبق تعدادها ونقضي على القانون المقترع عليه في فرنسة بشان فصل الكنيسة عن الحكومة لانهُ مهين اهانة عظيمة لله تعالى بسبب انهُ ينكره انكاراً رسمياً متخذاً كمبدإ ان الحكومة لا تعترف بمذهب خاص . نرذلهُ ونقضي عليهِ لانهُ ناقض للحق الطبيعي اي حق الامم والامانة السمومية الواجبة للمعاهدات . لانهُ مضاد لترتيب الكنيسة الالهي ولحقوقها الجوهرية ولحريتها . لانهُ هادم للعدل ودانس حقوق الملكية التي اكتسبتها الكنيسة بحجج وغيرة . ثم اننا ايضاً بقوة الاتفاق نرذلهُ ونقضي عليهِ لانهُ مهين اهانة عظيمة لمقام هذا الكرسي الرسولي ولشخصنا وللهيأة الاسقفية وللاكليروس ولجميع الكاثوليك الافرنسيين . ومن ثم نحتج احتجاجاً شرعياً بكل ما عندنا من القوة ضد اقتراح هذا القانون وضد الاقتراع عليهِ وضد اذاعته معلنين انهُ لا يصلح ان يكون حجةً لايهان الحقوق الثابتة الراهنة التي للكنيسة

وقد دعانا الواجب لاسماع هذه الكلمات الثقيلة وتوجيهها ايها الاخوة المحترمون اليكم والى شعب فرنسة والى العالم الكاثوليكي كلهِ تبليغاً لما قد يجري . حقاً ان حزننا لعظيم كما تقدم القول عند ما نتيس سلفاً بمصرنا مبلغ الشرور التي سيطلق هذا القانون عنانها على شعب لهُ عندنا اعظم اعزاز ومحبة . واننا لنتأثر ايضاً تأثرًا ما عليهِ مزيد لدى افتكارنا بالمشقات والضيقات والشدائد المختلفة الانواع التي ستنقض عليكم ايضاً ايها الاخوة المحترمون وعلى اكليروسكم بجملتهِ . غير اننا رغبة في الاحتراز من كل حزن مفرط ومن كل فشل ما . بين الهموم الثقيلة علينا ان نتذكر عناية المولى قد كانت في كل وقت معدن رحمة ورافة . علينا ان نتذكر الرجاء الذي تحقق الوف مرات وهو ان يسوع المسيح لا يترك ابداً كنيسته ولا يحرمها عنده الخالد . وعليهِ فنحن ابعد من ان نستشعر ادنى خشية على هذه الكنيسة فان قوتها الهية مثل دوامها الذي لا يتزعزع كما قد اوضحت ذلك التجارب ايضاحاً شافياً في كرور الاعصار . فحقاً

انهُ ما من احد يجهل النكبات العديدة التي انقضَّت عليها في كل هذه المدة الطويلة وكان بعضها اهول من بعض

غير انها استقت من المحن قوة اشد ونماء أغزر ولو حلت محلها جمعية بشرية خالصة لتقوَّضت بالضرورة ولم تقوَ على الثبات. اما شرائع الاضطهاد الموجهة عليها منسوجةً بايدي الحاقدين فانها تنتهي في كل حال بالنقض عندما يتضح الضرر الناجم عنها للحكومات — هكذا يشهد التاريخ وهكذا في الازمنة القريبة منا تشهد فرنسة عينها — فعسى ان ضابطي ازمة الأمور حالاً في فرنسة يقتفون قريباً مثل الذين تقدموهم. عساهم ان لا يتأخروا عن ان يعيدوا للديانة التي هي منبع تمدن الشعوب ونجاحها ما يحق لها من الحرية والشرف فيفرحون بذلك كل اصحاب الصلاح في الدنيا . وما دام هذا الاضطهاد الاعتسافي يجب على أبنا. الكنيسة «ان يلبسوا اسلحة النور (رومية ١٣: ١٢) عاملين بكل مقدرتهم من اجل انتصار الحقيقة والعدل . لان ذلك فرض واجب عليهم في كل حال بل هو الغرض المطلوب منهم اليوم اكثر من كل وقت

وبما انكم مطالبون ايها الاخوة المحترمون بان تكونوا في هذا الجهاد المقدس قادةً ومعلمين للبقية فعليكم ان تظهروا من الهمة واليقظة التي لا تكل ما قد طالما عُرف به الاساقفة الافرنسيون في جميع الازمنة وعززوه بادلة كثيرة توجب وافر الثنا. عليهم. غير اننا نريد قبل كل شي. ان تسعوا في جميع ما تباشرونه من الاعمال للدفاع عن الكنيسة الى تأييد الاتحاد التام في القلوب والارادات لان ذلك امر في نهاية الاهمية — ونحن عازمون كل العزم على ان نوجه اليكم في الزمان الملائم تعليمات عملية حتى تتخذوها قاعدة لسلوككم في مشا كل الساعة الحاضرة. ونحن موقنون سلفاً بانكم تمتثلونها بغاية الامانة والدقة — ومع هذا فواصلوا العمل الخلاصي الذي تعملونه . انعشوا ما استطعتم روح التقوى بين الكاثوليكيين. اسعوا في نشر تعليم العقائد المسيحية. حافظوا على النفوس المسلمة اليكم من الغوايات والضلالات التي تلاقيها

في كل جانب وجهة . علموا قطيعكم وحذروه وشجعوه وعزّوه . اوفوا لهُ بكل الواجبات التي تفرضها عليكم وظيفتكم الرعائية . ولا ريب ان اكليروسكم يكون لكم في هذه المهمة عوناً لا يُكلّ اذ قد توفّر بينه المتازون بتقواهم وعلمهم وتعلقهم بالكرسي الرسولي . ونحن نعلم انهُ متأهب دائماً حتى يبذل النفس تحت ادارتكم في ما يعود على الكنيسة بالانتصار وعلى القريب بالخلاص الابدي — ومن الثابت ايضاً ان اعضاء الاكليروس المرقوم يعلمون انهُ يجب عليهم في ثوران هذه الزوبعة ان تختلج في افئدتهم تلك العواطف التي اختلجت قبلًا في صدور الرسل فيفرحون لانهم حسبوا مستأهلين للاهانة من اجل اسم يسوع (اعمال ٥ : ٤١) ويطالبون من غير وجل بحقوق الكنيسة وحريتها ولكن دون ان يسيئوا الى احد . ولما كانوا حريصين على حفظ المحبة كما يجب خاصةً على خدام يسوع المسيح فهم يقابلون الظلم بالعدل والاهانة بالحلاوة والمعاملة السيئة بالاحسان

وفي الختام نوجه الخطاب اليكم ايها الكاثوليك الافرنسيون . فلتصل كلمتنا اليكم جميعاً ولتكن كشهادة على انعطافنا الصميم وحبنا الخالص لبلادكم وكمنشط ومعزّ في النكبات الهائلة التي ستجوزونها . انكم تعلمون الغاية المقصودة من الشيع الطاغية التي تحني رؤوسكم تحت نيرها لانها هي التي نادت بها على رؤوس الاشهاد بكل قحة قائلة انها « تريد استئصال الكثلكة » من فرنسة . فهي تبتغي اذًا ان تنزع من قلوبكم اصول الايمان الذي أضفى على آبائكم اردية المجد . الذي انجح بلادكم وعظمها بين الامم . الذي يعضدكم في المحنة . الذي يولد اركان السلام والراحة في حياتكم . الذي يفتح لكم الطريق الى السعادة الابدية . فانتم تعلمون بانهُ يتحتم عليكم الدفاع عن هذا الايمان بكل قواكم ولكن حذار من الغرور لان كل نصب وسعي لا يأتيان بجدوى اذا هببتم لدفع الغارات دون ان تكونوا متحدين اتحادًا قوياً مكيناً . فاقتلوا اذًا زوان الاختلاف ان وجد منهُ شيء بينكم . أجروا كل ما ينبغي حتى يظل اتحادكم بالفكر والعمل ثابتاً وطيدًا كما يجب

ان يكون بين رجال يجاهدون لغاية واحدة لاسيما متى كانت هذه الغاية من جنس الغايات التي يتحتم على كل احد ان يضحي لاجل نصرتها شيئاً من آرائه الذاتية — فاذا شئتم ان تنقذوا ديانة اجدادكم من المخاطر التي تتصدى لها عاملين بحسب طاقتكم اجابةً للواجب المفروض تحتم عليكم ضرورةً ان لا تدخروا شيئاً من الاقدام والحمية . وفي يقيننا انكم لا تعدمون هذه الحمية وبقدر ما تبدون من الغيرة على خدام الله تعطفون الله على ابداء مزيد غيرة عليكم

اما الدفاع عن الديانة فاذا شئتم ان تباشروه على ما يليق بها وتواظبوا عليه غير زائفين لتحصل منهُ جدوى ونتيجة فيجب لهُ قبل كل شيء امران اولهما ان تأتمروا بكل دقة باوامر الشريعة المسيحية حتى تكون اعمالكم وبقية عيشتكم عائدة بالشرف على الديانة التي تدينون بها . والثاني ان تظلوا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بمن هم مكلفون خاصةً في هذه الارض بالسهر على الديانة اي مع كهنتكم واساقفتكم وخاصة مع الكرسي الرسولي الذي هو قطب الايمان الكاثوليكي وكل ما يمكن عمله باسمهِ . واذا ما تسلحتم للجهاد على الوجه المذكور فسيروا دون خوف للدفاع عن الكنيسة ولكن اهتموا بالقاء اتكالكم على الله الذي تدافعون عن سبيله — وحتى تكونوا على ثقة من عونهِ التجئوا اليهِ دائماً ولا تكلوا — اما نحن فاننا نكون معكم قلباً ونفساً ما دمتم مجاهدين في مقاومة الخطر وكل ما تعانونه من اتعاب ومشقات واوجاع فاننا نقاسمكم اياه ومع ابتهالاتنا الخاشعة والحارة لله تعالى مؤسس الكنيسة وحافظها نسألهُ جل جلاله ان ينظر الى فرنسة نظر الرحمة وينتشلها من الامواج الهائجة عليها ويعيد اليها قريبًا السلام والسكينة بشفاعة الطاهرة من الادناس مريم . وكفأل على هذه الحسنات السماوية وشهادة على ما لكم عندنا من الميزة الخاصة نمنحكم من صميم الفؤاد بركتنا الرسولية لكم ايها الاخوة المحترمون ولاكليروسكم وللشعب الافرنسي اجمعه

أعطي في رومية بجانب القديس بطرس في ١١ شباط من سنة ١٩٠٦ وهي الثالثة لحبريتنا

البابا بيوس العاشر

(نقلًا عن البشير)